نظرة الصهيونية واسرائيل للوثائق : الدكتور نادر العطار

أصبحت الوثائق في هذا العصر عدة الحرب الباردة، والمستودع الكبير الذي يحفظ التاريخ القومي للاجيال القادمة ، ويغذي الجيل الحاضر بأعمق مشاعر الوطنية . وقد عمدت دول العالم الى انشاء مديريات خاصة بالوثائق ، ومستودعات كبرى لها ، وجهاز غني من الموظفين يقوم على شؤونها ، يصونها من عاديات الطبيعة والتأثيرات البيولوجية وطوارىء الاحداث ، وينظم شؤونها ويسهل الاطلاع عليها للجميع ، ويمد العالم ودوائر الدولة الاخرى بما تطلبه من هذا المنهل الذي لا ينضب . ولم يغفل العدو الصهيوني عن هذه الحقيقة ، بل لقد بدأ باستجماع الوثائق وتنظيمها قبل مشروع التقسيم بكثير ، حرصا على كسب الرأي العام العالمي ، فلما أقر مشروع التقسيم في منظمة الامم المتحدة ، بادر الى تأسيس مراكز الوثائق الواحد تلو الاخر ، ووضع القواعد اللازمة لتنظيمها وتحقيق غايته منها تحت ستار من تقصي العلم ، وطلب المعرفة .

اعتمد تنظيم الوثائق في فلسطين المحتلة على (قانون الوثائق) ، الذي ناقشه الكنيست خلال عدة سنوات ، وأقره في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٥ (رقم ٥٧١٥ للعام ١٩٥٥) ، ثم اتخذت الخطوة الاولى لوضعه موضع التنفيذ في شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٥٦ ، فقد شكل المجلس الاعلى للوثائق ، وعين مدير الوثائق ، وكانت وثائق الدولة قد انشئت منذ عام (١٩٤٩) فكان من الضروري ان يسن لها تشريع ينظم عملها ويحدد صلاحياتها ، وكان هناك عدد كبير من الوثائق التاريخية لا سلطة للدولة عليها قبل التقسيم ، فكان على المديرية الجديدة تنظيمها وترتيبها حسب معطيات علم الوثائق الحديث ، لتؤدي الغاية التي أعدت من اجلها . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى كانت أهم الوثائق المتعلقة بالتاريخ اليهودي في حوزة السلطات المحلية (في المدن والقرى على السواء) والمؤسسات العامة والخاصة ، ولدى اشخاص كانوا قد احتلوا مراكز مرموقة في الحياة العامة لعشرات السنين ، فكان لا بد من حفظ هذه الثروة العلمية في اطار قانون الوثائق بشكل مدروس .

والواقع ان سيطرة الصهيونية على فلسطين المحتلة سبقتها مقدمات كثيرة تمت خلال حياة جيلين او ثلاثة ، دلت على نية مبيتة ضد ارض فلسطين بالذات ، هاجر خلالها عدد كبير من اليهود الى هذا البلد العربي العريق ، واستقروا في مئات القرى والمستعمرات والمدن التي كانت لها أجهزة ادارة مختلفة تكدست فيها كمية ضخمة من الوثائق . ثم ظهرت المنظمة الصهيونية العالمية التي أخذت على عاتقها منذ سنة ١٨٩٧ شؤون الهجرة ، وتوطين المهاجرين اليهود في قلب العالم العربي وتخطيط سياسة معينة لتحقيق ذلك ، فأنشأت لنفسها سنة ١٩١٩ مركزا صغيرا لوثائقها التاريخية في برلين ، نقل سنة ١٩٣٣ الى القدس ووسع حتى اصبح (الوثائق الصهيونية المركزية) — التي سيأتي ذكرها فيما بعد — ، وكانت هناك اجهزة اخرى احتفظت بمجموعات من الوثائق المتعلقة بنشاطاتها، كالاتحاد العام للعمال (وهو امتداد للحركة العمالية المؤسسة سنة ١٩٣٤) الذي انشأ (وثائق الحركة العمالية اليهودية ومتحفها) .

ويعتبر الصهاينة ان وثائق التاريخ اليهودي والمؤسسات اليهودية لا تقتصر على ما يوجد منها داخل فلسطين المحتلة فحسب ، بل ان قسما كبيرا من ذلك كان في يوم من الايام مبعثرا في جميع انحاء العالم ، وان اليهود في فلسطين المحتلة هم جزء من « الشعب اليهودي » في العالم ، وتاريخهم هو التاريخ الطويل للشعب المذكور بشكل عام ، منذ عصر التوراة حتى ايامنا هذه ، ومن هنا كانت الرغبة العامة في ان تتمركز في القدس مختلف الوثائق الاصلية والمصورة(١) التي تلقي الاضواء على التاريخ اليهودي ، وتؤمن اساسا وثائقيا للبحث التاريخي الذي وصل بدوره الى حياة جديدة في فلسطين المحتلة . وقد أدى ذلك الى ايجاد «الوثائق التاريخية اليهودية العامة» التي أسستها الجمعية التاريخية في اسرائيل ، بدأت بداية متواضعة ثم نمت ، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى ، حتى تحولت الى مستودع كبير للوثائق المتعلقة بتاريخ بني اسرائيل . وفي الوقت نفسه ، انشئت مؤسسة وثائقية اخرى لجمع المواد المطبوعة والمخطوطة عن الحكم النازي لاوربا ، تلك الفترة